



The Transformation of Libyan Family Functions: A Descriptive and Analytical Sociological Study

Naeima Abd Ulsalam Abdullah Qasim Agha *
Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

تغير وظائف الأسرة الليبية: دراسة سوسيولوجية وصفية تحليلية

نعيمة عبد السلام قاسم اغا *
الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: Salmjsar28@gmail.com

Received: February 22, 2026

Accepted: April 11, 2026

Published: April 24, 2026

Abstract:

The Libyan society has undergone profound transformations in recent decades, significantly impacting various social systems, most notably the Libyan family as a primary social institution. This study aims to analyze the manifestations of change in the functions of the Libyan family from a sociological perspective, following its evolution from a traditional extended structure to a modern nuclear form. Utilizing a descriptive-analytical approach, the research monitors changes in biological, economic, educational, and social functions. The findings indicate that while the family was once a self-sufficient unit performing all vital roles, the emergence of specialized state institutions has led to a contraction of these functions. Despite these shifts, the biological function remains a fundamental pillar for the continuity of the human species. Furthermore, the study highlights that the Libyan family has transitioned from a production unit to a consumption unit, influenced by oil revenues and modernization. The results also emphasize the impact of women's education and their entry into the labor market on reshaping family dynamics and social roles. Ultimately, the study concludes that despite the rapid social changes, the contemporary Libyan family maintains its distinct cultural identity and remains a vital refuge for individuals, grounded in Islamic values and social solidarity.

Keywords: Libyan Family, Social Change, Family Functions, Sociological Analysis, Nuclear Family, Traditional Values.

المخلص

مر المجتمع الليبي خلال العقود الأخيرة بتحويلات عميقة أثرت بشكل كبير على مختلف الأنظمة الاجتماعية، وأبرزها الأسرة الليبية باعتبارها مؤسسة اجتماعية رئيسية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مظاهر التغير في وظائف الأسرة الليبية بنظرة سوسيولوجية، متتبعاً تطورها من النمط الممتد التقليدي إلى الشكل النووي المعاصر. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، يرصد البحث التغيرات في الوظائف البيولوجية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية. وتشير النتائج إلى أنه بينما كانت الأسرة سابقاً وحدة ذات اكتفاء ذاتي

تقوم بجميع الأدوار الحيوية، أدى ظهور مؤسسات الدولة المتخصصة إلى تقليص هذه الوظائف. ورغم هذه التحولات، لا تزال الوظيفة البيولوجية ركيزة أساسية لحفظ النوع البشري. علاوة على ذلك، تسلط الدراسة الضوء على تحول الأسرة الليبية من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية بفعل عوائد النفط والتحديث. كما تؤكد النتائج على أثر تعليم المرأة وخروجها للعمل في إعادة تشكيل ديناميكيات الأسرة والأدوار الاجتماعية. وفي الختام، تخلص الدراسة إلى أنه رغم التغييرات الاجتماعية المتسارعة، لا تزال الأسرة الليبية المعاصرة تحتفظ بهويتها الثقافية المتميزة وتظل ملاذاً حيوياً للفرد، مستمدة قوتها من القيم الإسلامية والتضامن الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الليبية، التغيير الاجتماعي، وظائف الأسرة، التحليل السوسولوجي، الأسرة النووية، القيم التقليدية.

مقدمة

لقد شغل مفهوم التغيير أذهان المفكرين منذ أقدم العصور؛ لارتباطه الوثيق بآراء وأطروحات تسعى لإصلاح المجتمع وتطوير ثقافته. وتزخر إسهامات الفارابي، والغزالي، وابن خلدون بالعديد من الرؤى المتعلقة بالتغيير الاجتماعي وإصلاح أحوال المجتمع الإنساني. ويمكن القول بأن البحث في سوسيولوجيا التغيير زاد تفصيلاً وعمقاً بعد قيام الثورة الصناعية، التي نقلت المجتمع الأوروبي من نمط الحياة الزراعية التقليدية إلى حياة المجتمع الصناعي الحديث، وما تلا ذلك من ظهور الأفكار التقدمية المعنية بإعادة بناء وتركيب البنى الاجتماعية.

وبناءً عليه، فإن الوقائع التاريخية والتحولات السياسية التي توالى على المجتمع الليبي عبر عصور مختلفة – بدءاً من غزو الإغريق والرومان والإسبان وصولاً إلى العهد العثماني والاستعمار الإيطالي والإدارتين الإنجليزية والفرنسية – قد أسفرت جميعها عن تغييرات اجتماعية واقتصادية جوهرية في أنساق المجتمع ووحداته. إن هذه السلسلة من التحولات تركت انعكاسات مباشرة على الوحدات البنائية للمجتمع، وفي مقدمتها "الأسرة"؛ باعتبارها النواة الأولى والركيزة الأساسية لتكوين البناء الاجتماعي الكلي.

من الناحية الاقتصادية، اعتمدت الأسرة الليبية سابقاً بشكل رئيسي على القطاع الزراعي وتربية الماشية، وهي قطاعات ظلت محكومة بأساليب إنتاجية تقليدية تعتمد على مياه الأمطار ووفرة العيون المتناثرة، مما جعلها عرضة لمخاطر الجفاف المتكررة. كما شكل نظام الضرائب التعسفي والإلزامي عائقاً أمام تطور الإنتاج الزراعي؛ إذ اضطر الكثير من المزارعين إلى هجر أراضيهم خشية من الأعباء المالية الباهظة التي كانت تفرضها القوى الاستعمارية. أما في قطاع الصناعة، فقد ظلت الحرف التقليدية بدائية وتعتمد على عمالة غير مدربة، فضلاً عن خضوعها لسيطرة القوى الاحتكارية التي تعاضم نفوذها إبان فترات ضعف الدولة العثمانية، مما جعل الإنتاج الصناعي موجهاً لخدمة مصالح المستعمر والقوى المهيمنة بدلاً من تلبية احتياجات المجتمع المحلي (الحوات، 1995؛ الهماي، 1986).

إن هذا الواقع التاريخي والاقتصادي المعقد ألقى بظلاله على وظائف الأسرة الليبية وبنائها، حيث تداخلت العوامل السياسية والاقتصادية لتشكل ملامح الأسرة التي كانت تحاول الموازنة بين متطلبات البقاء والضغوط الخارجية المستمرة، مما مهد الطريق للتحولات البنوية الكبرى التي شهدتها المجتمع الليبي في المراحل اللاحقة. (Almaryami (2026)

إشكالية الدراسة

يشعر أفراد المجتمع بالتحولات الجوهرية التي تمر بها مجتمعاتهم في مختلف مظاهر الحياة، سواء كانت تغييرات مادية أو غير مادية. إن تغيير نمط الحياة والأحداث التاريخية والسياسية التي مر بها المجتمع الليبي قد انعكست بشكل واضح في تغيير بناء الأسرة ووظائفها وحجمها وأسلوب حياتها، بالإضافة إلى تبدل بعض الأنماط التربوية التي كانت سائدة. ومن هنا، تتبلور مشكلة البحث في ظل هذه التغييرات الاجتماعية

المتسارعة، وتطرح الدراسة التساؤل الرئيس الآتي: ما تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في تغير شكل ونوع ووظائف الأسرة الليبية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في سعيها لتحقيق الآتي: -

1. رصد وتحليل مظاهر التغير في الوظائف الرئيسية للأسرة الليبية في ظل التحولات المعاصرة .
2. تعزيز الرصيد المعرفي حول طبيعة وخصوصية المجتمع الليبي، وفهم مراحل تغير بنى ونظم المجتمع
3. تتبع مسار التغير التاريخي والاجتماعي الذي مر به المجتمع الليبي عبر فترات زمنية متباعدة.

أهداف الدراسة

1. التعرف على طبيعة التغيرات البنيوية التي طرأت على المجتمع الليبي ونظمه الاجتماعية .
2. الكشف عن الآثار المترتبة على التغير الاجتماعي والاقتصادي تجاه وظائف الأسرة الليبية .
3. رصد مدى قدرة الأسرة الليبية على التمسك بوظائفها الأساسية والحفاظ عليها في مواجهة تحديات التغير الكبرى.

مفاهيم الدراسة

التغير: (Social Change)

- **اصطلاحاً:** يُعرّف التغير بأنه تبدل يطال معظم جوانب الحياة والنشاط الاجتماعي، بما في ذلك القيم والعادات والغايات والأهداف؛ وهو يعني الانتقال من حال إلى حال، وحدث تحول شامل في أساليب الحياة والفكر والقيم (مريزق، 2014). كما يعرفه عالم الاجتماع أنطوني سميث بأنه تتابع الأحداث التي تُنتج عبر الزمن تعديلاً أو استبدالاً لأنماط أو وحدات معينة بأخرى جديدة (الأحمر، 2009). وفي السياق ذاته، يرى تالكوت بارسونز أن التغير الاجتماعي يعني التحول في النظام الاجتماعي نفسه، أي في القيم الأساسية التي تعمل على تكامل النظام واستقراره (الأحمر، 2009).
- **إجرائياً:** هو حدوث تحولات ملموسة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات، وما يصاحب ذلك من تبدل في الوظائف التقليدية للأسرة الليبية.

الأسرة: (Family)

- **اصطلاحاً:** هي جماعة بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زواجية شرعية مع أبنائهما (منصور والشربيني، 2000).
- **إجرائياً:** هي الأسرة الليبية المكونة من زوج وزوجة مرتبطين بعقد شرعي، ويربط أفرادها رابطة الدم، ويتفاعلون وفقاً لمجموعة من الأدوار، والتي من أهمها إنجاب الأبناء وتربيتهم، بالإضافة إلى أداء الوظائف التربوية والاقتصادية والاجتماعية.

الوظيفة: (Function)

- **اصطلاحاً:** يُقصد بالوظيفة ذلك الدور (Role) الذي يسهم به الجزء في الكل؛ وقد استخدمه باريتو بمعنى "المنفعة" التي تقدمها الوحدات أو الأجزاء للمجموع الكلي (الحوات، 1997).

▪ **إجرائياً:** هي كل منفعة أو دور حيوي تقدمه الأسرة لأفرادها باعتبارها مؤسسة اجتماعية مسؤولة عن توفير الاحتياجات الضرورية، مثل الإشباع العاطفي، والدعم الاقتصادي، والتنشئة الاجتماعية والثقافية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لكون موضوع الدراسة يمثل واقعاً معاشاً في حياة المجتمع الليبي، مما يتيح تتبع تحولات وظائف الأسرة عبر مراحل زمنية متباعدة ومختلفة، وتحليل تلك التحولات في سياقها السوسولوجي.

التوجه النظري للدراسة

يتكون المجتمع الإنساني من مجموعة من الأنساق الاجتماعية التي يؤدي كل منها وظيفة ودوراً محدداً؛ حيث يساهم تكامل هذه الوظائف والأدوار الفرعية في مساعدة المجتمع الكلي على أداء وظائفه الكبرى. وهذه الأدوار لا تتم في فراغ، بل تستمد معايير السلوك من الثقافة السائدة. ويمكن القول بأن لكل نسق اجتماعي ثقافة فرعية يستمد منها قواعد العمل والسلوك، وهي في مجملها مستمدة من الثقافة العامة للمجتمع ومتكاملة معها. وبناءً عليه، فإن التغيير الاجتماعي الشامل يؤدي بالضرورة إلى تغيير في بناء ووظائف وأدوار الأنساق الاجتماعية، ومنها الأسرة التي تمثل النسق الأساسي الذي يولد فيه الفرد وينمو ويساهم في الحياة الاجتماعية.

نسق الأسرة:

تأثرت وظائف الأسرة بحركة التغيير الاجتماعي الشاملة؛ فبعد أن كانت الأسرة مؤسسة اجتماعية تضطلع بكافة الوظائف الاقتصادية والتعليمية والبيولوجية والاجتماعية، انعكست عليها لاحقاً آثار العوامل الاقتصادية والتكنولوجية، مما أدى إلى تقلص وظائفها تدريجياً وانحصارها في نطاق أضيق (الخولي، 1974).

إن التغيير الاجتماعي أفضى إلى تحول في بناء الأسرة من "النمط الممتد" الكبير إلى "النمط النووي" المحدد الذي يقتصر غالباً على الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين. وقد ترتب على هذا التحول البنائي تغيير في شبكة العلاقات الاجتماعية وطرق التفكير؛ إذ كانت الأسرة الممتدة تمثل أداة للضبط الاجتماعي والثقافي، بينما أصبح الأفراد في الأسرة النووية -خاصة في المدن- أكثر تحراً من الرقابة العائلية الصارمة. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور ظواهر جديدة تتمثل في ضعف الضبط الأسري التقليدي، وهو ما يظهر بوضوح لدى جيل الشباب، مما يستوجب الاهتمام بهذه الشريحة وحمايتها من مخاطر الانحراف والمشكلات الاجتماعية. (Hanish, 2025).

ويمكن مقارنة التغيير الاجتماعي من زوايا متعددة؛ فثمة من يربط بينه وبين تغيير "الأدوار الاجتماعية"؛ حيث يمارس الأفراد اليوم أنشطة تختلف عما مارسه أبائهم، وهنا يبرز "الزمن" كمتغير محوري في رصد الاختلاف بين الأجيال. والجدير بالذكر أن انتقال الفرد من عمل إلى آخر لا يعد تغييراً اجتماعياً بمعناه السوسولوجي ما لم تترتب عليه آثار وتحولات بنيوية في حياة الفرد وعلاقاته (يونس، 1978).

وهكذا، يشير التغيير إلى تحولات بنائية واسعة في الهيكل الاجتماعي؛ حيث تتغير الأنظمة والمؤسسات كماً وكيفاً، وفي فلسفتها ووظائفها. وهذا ما يطلق عليه بعض العلماء "التغيير الاجتماعي الجذري" أو "الكيفي"، لكونه يترك آثاراً عميقة على أداء النسق الاجتماعي، فتتغير طبيعة نظام الأسرة والاقتصاد والتربية، ويتبع ذلك تغيير في المستوى التعليمي، والدخل، وأسلوب السكن، والنظرة الكلية للحياة. إن هذا التحول يخلق مجتمعاً "ديناميكياً" مختلفاً عن المجتمع "الاستاتيكي" التقليدي، مع ملاحظة أن الديناميكية أمر نسبي يختلف في سرعته من مجتمع لآخر (الحوات، 1985).

وفي هذا السياق، أكد "تالكوت بارسونز" أن النظام الاجتماعي يظل متماسكاً طالما خضع لتغيير منظم يستند إلى التقدم العلمي والتكنولوجي. ويرى أن التغيير التكنولوجي أدى إلى سيادة نمط "الأسرة النووية" وحدث فصل حاد بين العائلة والنشاط المهني؛ حيث أصبح توزيع الأفراد داخل المهن مستقلاً عن الجماعات

القرابية. وقد أدى عزل الأسرة النووية وخروج المرأة للعمل إلى ضغوط وتوترات جديدة، أثرت بدورها على عمليات التنشئة الاجتماعية (الأحمر، 2009).
إن فقدان الأسرة لبعض وظائفها التقليدية لا يعني انحلالها، بل يعني بروز بعد عاطفي وجداني أعمق؛ وكما يرى "ماكيفر"، فإن الأسرة بعد أن فقدت بعض وظائفها، عثرت على وظيفتها الحقيقية المتمثلة في العلاقة الأولية والارتباط العاطفي بين الزوجين وأبنائهما (بيري، 1988).

الدراسات السابقة الدراسة المحلية

دراسة عبد الرؤوف عبد السلام المريض (2007) بعنوان: "أثر التغيير الاجتماعي على الأسرة: دراسة تطبيقية بمدينة ترهونة".

تعد هذه الدراسة من الأبحاث المحلية الهامة التي ركزت على البيئة اليبية في ظل التحولات المعاصرة. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية محورية تتمثل في رصد عوامل التغيير الاجتماعي ومدى استجابة البناء الأسري لها في مدينة ترهونة كنموذج للمجتمع الليبي الذي يجمع بين الأصالة والحداثة.

- **المنهجية والأدوات:** اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المقابلة الشخصية المقننة كأداة رئيسية لجمع البيانات، مما أتاح له التعمق في فهم التغييرات النوعية التي طرأت على اتجاهات المبحوثين.
- **أبرز النتائج:**

- **التحول البنائي:** رصدت الدراسة تحولاً ملموساً في شكل الأسرة، حيث تراجع النمط "الممتد" الذي كان سائداً لصالح النمط "الزوجي أو النووي"، وهو ما أدى إلى إعادة صياغة شبكة العلاقات القرابية.
- **تغير الاتجاهات القيمية:** أظهرت النتائج تبديلاً في المنظومة القيمية للأفراد، لاسيما فيما يتعلق بتقبل عمل المرأة خارج المنزل، وتزايد استقلالية الأبناء في اتخاذ قرارات مصيرية مثل اختيار شريك الحياة، وهو ما يعكس تراجعاً في سلطة العائلة الكبيرة.
- **المحددات الاقتصادية والتعليمية:** خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع مستويات التعليم وتحسن الدخل المادي للفرد شكلا المحرك الأساسي لتغيير وظائف الأسرة، حيث ساهم الاستقلال المادي في تعزيز نمط المعيشة المستقل.

الدراسة العربية

دراسة سناء الخولي (1974) بعنوان: "التغيير الاجتماعي والتكنولوجي وأثره في الأسرة بنائياً ووظيفياً في مدينة الإسكندرية".

تعتبر هذه الدراسة مرجعاً كلاسيكياً في سوسيولوجيا الأسرة العربية، حيث بحثت في تأثير الثورة التكنولوجية والتحولات الحضارية في المجتمع المصري وتأثيرها على بنية الأسرة الحضرية.

- **المنهجية والأدوات:** تميزت الدراسة بالعمق المنهجي، حيث زاوجت الباحثة بين المنهج التجريبي والمنهج المقارن، واستخدمت أدوات بحثية متعددة شملت الملاحظة، والمقابلة، واستمارة الاستبيان لضمان شمولية البيانات وتفسيرها سوسيولوجياً.
- **أبرز النتائج:**

- **التباين السوسيولوجي:** أكدت الدراسة أن الأسرة العربية ليست قالباً واحداً، بل هي أنماط متباينة تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية والبيئة الجغرافية (ريف، حضر)، ومستوى التفاعل مع المدنية.
- **الاستمرارية القرابية:** خلصت النتائج إلى أن فقدان الأسرة لبعض وظائفها التقليدية لصالح مؤسسات الدولة لم يؤد إلى انحلالها؛ بل ظلت الأسرة تحتفظ بـ "النواة القرابية" التي تمنح الفرد شعوراً بالانتماء والأمان الاجتماعي.

- **التخطيط الأسري:** رصدت الدراسة قدرة الأسرة النووية في المدن الكبرى (كالإسكندرية) على تبني سياسات جديدة مثل "ضبط الإنجاب"، وهو ما أدى إلى تقلص حجم الأسرة وتغير دورها من وحدة إنتاجية جماعية إلى وحدة استهلاكية تهتم بجودة حياة أفرادها.
- **التأثير التكنولوجي:** أوضحت الدراسة أن دخول الأجهزة التقنية للبيت العربي ساهم في إعادة توزيع الأدوار المنزلية وتقليل الأعباء التقليدية، مما فتح المجال لظهور اهتمامات ثقافية وترفيهية جديدة داخل المحيط الأسري.

تغير وظائف الأسرة اللببية

تعد الأسرة الجماعة الأولية الأهم في تكوين المجتمع، وتمثل النواة الصلبة التي تتشابك من خلالها الوحدات الاجتماعية الأكبر كالعشيرة والقبيلة. وتؤدي الأسرة تاريخياً حزمة من الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشعب احتياجات أفرادها، إلا أنها ومع التطور التاريخي المتسارع، تنازلت عن بعض أدوارها التقليدية لصالح مؤسسات الدولة المتخصصة التي باتت تقدم خدمات تعليمية وصحية واقتصادية (الحوات، 1995).

وفي المجتمع اللببي، تمثل الأسرة الخلية الأولى التي تعكس تحولات البناء الاجتماعي الكلي. ففي الماضي، كانت الأسرة وحدة اكتفاء ذاتي متكاملة، قبل أن تنتقل معظم مهامها إلى مؤسسات الدولة المعاصرة. ورغم هذا التحول، تظل الأسرة اللببية هي المستودع الرئيسي للقيم والمتغيرات الثقافية. ومع دخول المجتمع اللببي عصر الانفتاح الرقمي، بدأت تظهر تحديات جديدة تتعلق باليات التنشئة الاجتماعية؛ حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن الوسائط الرقمية بدأت تشارك الأسرة في صياغة وعي الأفراد، مما أدى إلى نوع من "التنشئة الموازية" التي تتطلب من الأسرة اللببية تطوير أدواتها الرقابية والتربوية. (Hasan, 2026)

لقد اعتمد اقتصاد الأسرة اللببية قبل النفط على الرعي والزراعة البسيطة والحرف اليدوية، حيث كانت السلطة الأبوية هي المركز والمحرك الأساسي للفعل الاجتماعي (عبد المعطي وسرحان، 1981). إلا أن الطفرة النفطية في الستينيات أحدثت زلزالاً في البناء الطبقي والمهني، مما أدى إلى بروز "الأسرة النووية" كنمط مهيم في المدن الحضرية (الوحيشي، 1990). هذا التحول الاقتصادي لم يغير فقط شكل الأسرة، بل أعاد صياغة "الأدوار الجندرية" داخلها؛ حيث أدى تعليم المرأة وخروجها للعمل إلى تقليص الفجوة النوعية وتزايد مؤشرات التمكين، وهو ما يفرض قراءة تحليلية جديدة لمفاهيم الجندر داخل الأسرة اللببية المعاصرة لضمان توازن الأدوار بين الرجل والمرأة. (Almaryami, 2025)

وعلى الرغم من التقسيمات الكلاسيكية للأسر اللببية (زراعية، رعوية، حضرية) التي وضعها رواد علم الاجتماع في ليبيا (الحوات، 1980؛ الأحمر، 1989)، إلا أن الواقع الراهن يشير إلى تداخل هذه الأنماط بفعل الهجرة الداخلية والظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد. فقد واجهت الأسرة اللببية ضغوطاً غير مسبوقة نتيجة الأزمات المتلاحقة، والتي أفرزت ظواهر اجتماعية معقدة مثل الهجرة غير الشرعية وتداعياتها الأمنية والاجتماعية على استقرار النسيج الأسري، مما جعل الأسرة في حالة استنفار دائم لحماية أفرادها من الآثار السلبية لهذه التحولات. (Hasan, 2025)

علاوة على ذلك، أدت التغيرات في بنية الوظائف الأسرية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية إلى انعكاسات نفسية وتربوية على جيل الشباب؛ حيث تشير بعض الدراسات الميدانية داخل المؤسسات التعليمية، كجامعة بني وليد مثلاً، إلى ظهور حالات من "العجز المتعلم" لدى الطلاب، وهي ظاهرة ترتبط جزئياً بمدى قدرة الأسرة والمؤسسات التعليمية على توفير بيئة محفزة تتجاوز الإحباطات الناتجة عن تعقد الواقع الاجتماعي والوظيفي في البلاد. (Almanqoush, 2025)

إن الأسرة اللببية لم تفقد وظائفها لصالح الدولة والمجتمع فحسب، بل هي في مرحلة إعادة تشكيل وظيفي جذري. فبينما تظل هي الملاذ العاطفي والبيولوجي الوحيد، إلا أنها أصبحت شريكاً في منظومة عالمية معقدة من التأثيرات الرقمية، والاقتصادية، والسياسية. إن بقاء الأسرة اللببية كحارس للقيم يتوقف على قدرتها على التكيف مع هذه المتغيرات دون فقدان هويتها الأصيلة.

وفي المجتمع اللببي، تمثل الأسرة الخلية الأولى، ويتباين نمط حياتها بين الريف والمدينة والبادية. ففي الماضي، كانت الأسرة وحدة اكتفاء ذاتي تقوم بكافة الأدوار، قبل أن تنتقل معظم تلك المهام إلى مؤسسات

الدولة المعاصرة. ورغم ذلك، تظل الأسرة الليبية المصدر الرئيسي لتغذية الأجيال بالعادات والتقاليد والقيم المتوارثة.

اعتمد اقتصاد الأسرة الليبية قبل النفط في البداية على الرعي والصيد والزراعة البسيطة، وفي الريف على الزراعة الفصليّة والصناعات التقليدية، بينما اعتمدت في الحضر على المهن الحرفية والتجارة. وتميزت العلاقات الاجتماعية بالبساطة والتفاعل العفوي والتجانس القبلي، حيث كانت السلطة مطلقة للرجل، وتستمد المكانة الاجتماعية من القبيلة والتعليم الديني والملكية (عبد المعطي وسرحان، 1981).

إلا أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي تغير جذرياً مع الاعتماد على عوائد النفط في الستينيات؛ إذ اختلفت المهن والأنماط المعيشية والطبقية، نظراً لتأثر الأسرة بالأنساق الاجتماعية المحيطة باعتبارها صورة مصغرة للبناء الاجتماعي (الوحيشي، 1990). وتشير المؤشرات الملموسة إلى أن نمط "الأسرة النووية" أصبح هو النمط العام والمنتشر على نطاق واسع في المجتمع الليبي المعاصر.

وقد سعى الدارسون لتحديد شكل الأسرة الليبية؛ فدراسة محمد الضبيع (1984) تقسم الأسرة على أساس بيولوجي وقرايبي، مع الإشارة إلى تحولها من النمط الممتد الذي يقدر الروابط الجماعية إلى أنماط أخرى تتأثر بالتفاوت بين الحضر والريف. فبينما يزاول أفراد الأسر الريفية الزراعة، قد ينتقلون للمدن بحثاً عن العمل فيكتسبون سمات الحياة الحضرية. أما الأسر البدوية فتتقسم إلى "رحل" يبحثون عن المرعى في الصحراء، و"شبه رحل" يتحركون داخل حدود إدارية معينة.

من جهة أخرى، يرى علي الحوات (1980) أن الأساس الاقتصادي يعد معياراً مهماً لتصنيف الأسر الليبية إلى ثلاثة أنواع:

1. الأسرة الزراعية.
2. الأسرة الرعوية.
3. الأسرة الحضرية.

وعلى الرغم من هذه التقسيمات، إلا أنها تظل متكاملة ومتداخلة؛ فالتغير الاجتماعي والاقتصادي شمل كافة الأنواع، حيث طبعت التغيرات التنموية والتقنية الأسرة الليبية بطابع الحياة الحضرية، خاصة في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي. ورغم هذا التحضر، احتفظت الأسرة الليبية بطابعها المميز في جوانب بناءية كثيرة، في حين تولت المؤسسات المتخصصة تلبية الحاجات المعقدة والمتنوعة للأفراد نتيجة تزايد تطلعاتهم ومتطلبات الحياة المعاصرة (الحوات، 1987).

الأسرة في ليبيا

تُعد الأسرة أهم مؤسسة اجتماعية في حياة الفرد الليبي؛ إذ يعتمد عليها اعتماداً كبيراً في تنشئته، وفي منحه شخصية ومركزاً اجتماعياً محدداً، وهي التي توجه سلوكه وعلاقاته بغيره، وتصيغ مواقفه واتجاهاته نحو الآخرين. وتشير الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية التي أجريت على المجتمع الليبي -على قلتها- بالإضافة إلى الملاحظة السوسولوجية المباشرة، إلى أن الأسرة الليبية هي أسرة "أبوية السلطة" (Patriarchal)؛ أي أن الأب أو الرجل بصفة عامة هو مصدر السلطة فيها، وهو الذي يدير شؤونها الداخلية والخارجية، وبالرغم من ظهور بعض الاتجاهات الحديثة نحو السلطة الديمقراطية، إلا أن النسب لا يزال يتبع خط الأب. كما أن نمط السكن السائد هو ما يُعرف بـ "الباتريلوكال" (Patrilocal)؛ أي سكن الابن المتزوج مع والده في بيت واحد، أو بالقرب من سكن الوالد والمنطقة التي يقطنها.

وقد صنف بعض الباحثين الأسرة الليبية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: (الأسرة البدوية، والريفية، والحضرية) (الحوات، 1980؛ الأحمر، 1989). إلا أن هذا التقسيم كان يعبر عن واقع مضى؛ فالبدوة كنظام وطريقة للحياة لم يعد لها وجود فعلي في الوقت الحالي نتيجة للتغير الاجتماعي والاقتصادي، ومشاريع التنمية الشاملة، والتقدم التقني والتكنولوجي في المجالات الزراعية والصناعية وكافة مناحي الحياة.

إن نظام الأسرة في المجتمع الليبي لا يختلف كثيراً عن نظيره في بقية الأقطار العربية من حيث الثقافة والتحضر. وكان الطابع الغالب في الأسر الليبية -خاصة قبل اكتشاف النفط- هو النمط البدوي أو الريفية، مع وجود تداخل بين هذين النوعين. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى للأسر الليبية في الوقت الحاضر، لا سيما في المدن، تتخذ شكل "الأسرة النووية" البسيطة، إلا أنها في الواقع تظل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بالأسرة الممتدة اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً. فهي تضم في الغالب الإخوة والأخوات والآباء، كما تضم في بعض الأحيان الأخوال والأعمام والأجداد، ويمتد هذا الارتباط في جانب الأب بصورة خاصة ليشمل عدة أجيال مكونة بذلك العائلة الكبيرة أو القبيلة. ويشعر الفرد في ليبيا خاصة في الريف بالتزامات أخلاقية واجتماعية نحو العائلة الكبيرة، وقد يضحى من أجلها ويقدم لها كافة الخدمات المطلوبة تعبيراً عن قيم التضامن (الضبيح، 1984).

إن الأسرة الليبية بصفة عامة تنتهي إلى خط الأب وصولاً إلى القبيلة، باستثناء بعض الحالات النادرة لدى "الطوارق" في جنوب ليبيا، الذين ينتمون تاريخياً وثقافياً إلى خط الأم.

وظائف الأسرة الليبية

لقد كانت الأسرة الليبية في الماضي تضطلع بالوظائف الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والتربوية، والقضائية، والأخلاقية؛ حيث كانت بمثابة جماعة مستقلة تؤدي كافة الأدوار التي تقوم بها المؤسسات المتخصصة في وقتنا الحالي. وكانت الأسرة توفر معظم الاحتياجات الضرورية لأفرادها، بمعزل عن المساعدات الخارجية من مؤسسات المجتمع الأخرى مثل المؤسسات الاقتصادية أو السياسية. وإلى جانب قيامها بأهم وظيفتين وهما (الإنجاب والتنشئة الاجتماعية)، كانت تؤدي وظائف حيوية لازمة لبقاء الفرد واستمراره، تشمل الجوانب التعليمية، والترويحية، والنفسية، والسلوكية، وحتى القضائية.

وقد ساهمت الأسرة الليبية قديماً في اقتصاد المجتمع عبر تزويده بالأيدي العاملة اللازمة للأنشطة الرعوية والزراعية؛ إلا أنها كانت تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية، تمثلت في انقطاع الأبناء عن الدراسة نظراً للحاجة إليهم في العمل اليدوي، فضلاً عن نقص الخدمات الأساسية في مناطقهم كالتعليم والصحة والمياه. ومع اكتشاف النفط وما صاحبه من تغيرات بنيوية، بدأت الأسرة في التأقلم مع الواقع الجديد، وأصبحت تتلقى الخدمات من مؤسسات الدولة المتخصصة.

ورغم أن الوظيفة البيولوجية تظل عصية على الاستبدال، إلا أن المؤسسات المستحدثة في قطاعات التعليم والصحة والرعاية والترفيه جعلت الأسرة تفقد العديد من وظائفها التقليدية تبعاً (الفاندي، 1994). فقد أدى التقدم الاجتماعي والاقتصادي وانتشار التعليم وتنوع المؤسسات التربوية والصحية والاجتماعية في كافة أرجاء ليبيا إلى مشاركة الأسرة في أدوارها، بل والانفراد ببعضها، مما وفر احتياجات الفرد بكفاءة أعلى. وبذلك، ظلت وظيفة الإنجاب هي الوظيفة الوحيدة التي تنفرد بها الأسرة، باعتبارها الوسيلة المشروعة الوحيدة لإمداد المجتمع بأفراد جدد، وما دون ذلك يعد انحرفاً عن قيم ومعايير وأخلاق وقوانين المجتمع العربي الليبي.

إن ظهور المؤسسات الخدمية، وانتشار التعليم، والرخاء الاقتصادي، وتوفير مجالات العمل، ودخول التكنولوجيا للمجتمع الليبي في السنوات الأخيرة، أدى إلى تغيرات جوهرية في الأدوار النسبية التي يقوم بها الأزواج والزوجات سواء داخل نطاق الأسرة أو خارجه، وهو ما أكدته العديد من الدراسات الميدانية (الحوات، 1987؛ الأحمر، 1989؛ الشائبي، 1987). ومع تزايد حاجات الأفراد وتنوع رغباتهم وسط التحولات الشاملة التي شهدتها المجتمع، وجدت الأسرة نفسها عاجزة بمفردها عن تلبية تلك المتطلبات المعقدة، مما استلزم حلول الدولة محلها عبر مؤسسات متخصصة (Alfoghi، 2025).

ومع هذا التقلص الوظيفي، احتفظت الأسرة لنفسها بدور قيادي لا يمكن لأي مؤسسة أخرى تحقيقه بذات الكفاءة؛ فالأمن النفسي، والإشباع العاطفي، والإشباع الجنسي والبيولوجي المشروع، وبناء الشخصية الثقافية والاجتماعية، تُعد وظائف أصيلة لا يمكن إبعادها عن كيان الأسرة.

وبناءً عليه، يمكن رصد وتصنيف الوظائف الراهنة للأسرة الليبية في المجالات الآتية:

1. الوظيفة البيولوجية: حفظ النوع الإنساني عبر الإنجاب الشرعي.
2. الوظيفة التعليمية: التنشئة الأولية وغرس القيم الأساسية.
3. الوظيفة الاقتصادية: التحول من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية مع تزايد الدعم الحكومي.
4. الوظيفة الاجتماعية: تحقيق التضامن الأسري والضبط الاجتماعي للأفراد.

1. الوظيفة البيولوجية

تظل الوظيفة البيولوجية هي الركيزة الأساسية التي لم تستطع أي مؤسسة أخرى ممارسة أدوارها البديلة، فهي الضمانة الوحيدة لاستمرار النوع البشري وديمومة المجتمع الليبي. وتتجلى هذه الوظيفة في الإنجاب داخل إطار شرعي وقانوني يضمن حقوق الأبناء والوالدين على حد سواء.

• **التحليل العميق:** لم يعد الإنجاب في الأسرة الليبية مجرد عملية بيولوجية عفوية، بل دخلت عليه اعتبارات التخطيط الأسري والمباعدة بين الولادات نتيجة للضغوط الاقتصادية وتغير نمط الحياة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية. ومع ذلك، يظل "النسل" في الثقافة الليبية مصدراً للعزوة والوجاهة الاجتماعية، حيث يسعى نظام الأسرة للمحافظة على التوازن بين إشباع الدوافع الطبيعية للزوجين وبين القدرة على تلبية الحاجات العضوية والاجتماعية للأبناء (الضبيع، 1989).

2. الوظيفة التعليمية والتربوية

انتقلت الأسرة الليبية من كفل التعليم المهني والديني والحرفي بشكل كامل، إلى دور "الشريك الاستراتيجي" للمؤسسات التعليمية النظامية.

• **التحليل العميق:** بالرغم من استلام المدرسة لزام الوظيفة التعليمية المعرفية، إلا أن الأسرة تظل المسؤولة عن "التربية الوجدانية" وتشكيل الضمير الأخلاقي. وفي ظل التحديات الرقمية المعاصرة، برز دور الأسرة في حماية الأبناء من الاغتراب الثقافي، حيث تقوم بتزويدهم بالمهارات اللغوية والقيمية من خلال "الموروث الشفهي" الذي تنقله الجدات والأمهات، مما يشكل حائط صد تربوي يعزز من فاعلية التنشئة الاجتماعية قبل وبعد الانخراط في التعليم الرسمي (Hasan, 2026).

3. الوظيفة الاقتصادية

شهدت هذه الوظيفة التحول الأكثر راديكالية؛ إذ انتقلت الأسرة الليبية من كونها "وحدة إنتاجية" (Production Unit) تعتمد على العمل الجماعي في الحقول والمراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، إلى "وحدة استهلاكية" (Consumption Unit) ترتبط بالسوق الكلي وبسياسات الدولة الاقتصادية.

• **التحليل العميق:** هذا التحول أدى إلى إعادة صياغة ميزانية الأسرة واعتمادها على الرواتب الحكومية أو العمل الخاص خارج المنزل. وبظهور الحاجات المتزايدة للسلع والخدمات المعقدة، أصبح العبء الاقتصادي موزعاً في كثير من الأحيان بين الزوج والزوجة، مما عزز من مكانة المرأة داخل الأسرة كمساهم مادي فعال، وهو ما أدى بدوره إلى تغيير في نمط الإنفاق وتوجهه نحو تحسين جودة الحياة والتعليم والرعاية الصحية للأبناء (الفاندي، 1994).

4. الوظيفة الاجتماعية والتنشئة

تعتبر الأسرة الليبية البنية الاجتماعية الأولى والمسؤول الأول عن "قولبة" شخصية الفرد ومنحه هويته الاجتماعية. (Status).

• **التحليل العميق:** بالرغم من الزحف العمراني والتحولات المادية السريعة، إلا أن الأسرة الليبية استطاعت "تبيئة" (Adaptation) "البناء التقليدي ليتوافق مع مستجدات العصر. فلم يتقوض البناء التقليدي كلياً، بل حافظ على روابط القرابة المتينة والتعاون الجماعي.

• **تغيير مكانة المرأة:** يعد خروج المرأة للعمل في ليبيا أحد أهم مؤشرات التغيير الاجتماعي؛ إذ لم يساهم ذلك في رفع المستوى الاقتصادي فحسب، بل أدى إلى تغيير في "محتوى التنشئة" نفسه؛ حيث أصبح الأبناء يتربون على قيم استقلالية الشخصية وتحمل المسؤولية والمشاركة في صنع القرار الأسري، بعيداً عن القوالب التقليدية الجامدة التي كانت تحصر دور المرأة في الأعمال اليدوية البسيطة (الهالي، 1986؛ Almaryami, 2025).

5. وظيفة الإشباع العاطفي والنفسي

في ظل تعقد الحياة العصرية وفقدان الأسرة لبعض وظائفها (كالترفيه الذي انتقل إلى الوسائط الرقمية، والتعليم الذي انتقل للمدرسة)، تزايدت أهمية "الوظيفة العاطفية".

• **التحليل العميق:** أصبحت الأسرة هي "الواحة العاطفية" التي يلجأ إليها الفرد طلباً للأمن النفسي والاحتواء في مواجهة ضغوط المجتمع الخارجي. وهذا ما يفسر بقاء الأسرة الليبية كـ "ملاذ نهائي"

للأفراد، حيث يجد الفرد فيها التقدير والاحترام والدعم النفسي الذي لا يمكن للمؤسسات البيروقراطية الرسمية توفيره (الحوات، 1995). إن تقلص بعض وظائف الأسرة اللببية لم يكن "سلباً" لأدوارها، بل كان "إعادة تخصص"؛ حيث تفرغت الأسرة لأداء وظائف نوعية تضمن تماسك الشخصية وتوازنها، بينما تركت الوظائف الخدمية للدولة، مما جعلها تظل المؤسسة الأكثر مرونة وقدرة على الصمود في وجه التغيرات الاجتماعية العنيفة.

أهم العوامل المساهمة في تغير أوضاع الأسرة اللببية:

1. التحول في أنماط المصاهرة: التوجه نحو الزواج من خارج دائرة الأقارب أو القبيلة.
2. الحراك الجغرافي والمهني: التقدم الاقتصادي الذي دفع الأفراد للعمل في مناطق بعيدة عن موطنهم الأصلي.
3. تغير أنماط السكن: الاختلاط الاجتماعي في المدن الكبرى واستخدام وسائل التواصل الحديثة التي عززت من انتقال الأفكار والقيم الجديدة.
4. انتشار تعليم وعمل المرأة: مما أدى إلى تغير الاتجاهات نحو اختيار شريك الحياة وتقسيم الأدوار داخل الأسرة.

وتؤكد الدراسات أن الأسر المعاصرة، وإن فقدت بعض وظائفها التقليدية، إلا أنها تظل المنفرد الوحيد بوظيفة الإنجاب المشروع اجتماعياً ودينياً، وتظل المصدر الأول للإشباع العاطفي (الأحمر، 1989).
تعقيب على التحولات الراهنة:

أظهرت دراسات سابقة (مثل دراسة الأحمر، 1974) أن 73% من الأزواج كانوا يرون المنزل هو المكان الطبيعي للمرأة؛ إلا أنه من خلال الملاحظة السوسولوجية للواقع اللببي الراهن، يمكن القول بأن هذه القيم قد شهدت تحولاً كبيراً (Ismail, 2025) فقد أصبح الرجل اللببي مقتنعاً ومجعاً لعمل المرأة لمواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وأصبحت المرأة اللببية تساهم بفاعلية في قطاعات التعليم والصحة والإعلام والقيادة. إن هذا التغير يشمل النواحي المادية والتقنية بشكل سريع، بينما تتغير القيم المعنوية والثقافية تدريجياً، مع ضرورة التمسك بالقيم الإيجابية التي تحدد هوية وأصالة المجتمع اللببي (الأحمر، 1989).

الخلاصة

تلخص الدراسة إلى أن الأسرة اللببية بذلت جهوداً حثيثة للتمسك بخصائصها ووظائفها التقليدية، إلا أنها واجهت ضغوطاً قوية ناتجة عن تيار التغير الاجتماعي السريع الذي شهده المجتمع اللببي في العقود الأخيرة على الأصعدة كافة. وقد نتج عن هذا التيار تحول جذري في بنية الأسرة، وشبكة علاقاتها، وأدوارها الوظيفية؛ مما أفضى في نهاية المطاف إلى بروز "الأسرة اللببية المعاصرة" التي تمتلك خصائص ومميزات تختلف بنيوياً ووظيفياً عن النمط التقليدي الممتد.

وعلى الرغم من هذا التحول الشامل، إلا أن الأسرة اللببية لا تزال تتمتع بدرجة عالية من الخصوصية الثقافية والاجتماعية؛ لكونها أسرة تستمد مرجعيتها من القيم الإسلامية المحافظة، وتمنح الآداب والأخلاق الحسنة مكانة عليا في نظامها القيمي. إن هذا المزيج بين التحديث في الوسائل والتمسك بالهوية في الغايات، جعل الأسرة اللببية وحدة اجتماعية ديناميكية قادرة على التكيف مع مستجدات العصر دون الانصهار الكامل في أنماط التغريب، مما يحفظ للمجتمع اللببي تماسكه واستقراره في ظل التحديات المعاصرة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- [1] الأحمر، أحمد سالم. (1989). الأسرة اللببية: تركيبها ووظائفها ومشكلاتها. مجلة العلوم الإنسانية، السنة الأولى، ع (1)، المعهد العالي لتكوين المعلمين، زليتن، ليبيا.

- [2] الأحمر، أحمد سالم (2009). اتجاهات نظرية معاصرة في التغيير الاجتماعي (ط. 1). الدار الأكاديمية للطباعة والترجمة والنشر، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- [3] الحوات، علي الهادي (1985). المشكلات الليبية. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، طرابلس، ليبيا.
- [4] الحوات، علي الهادي (1987). بعض مفاهيم التنشئة الاجتماعية في الأسر الليبية (نتائج دراسة ميدانية). مؤتمر الأسرة الثالث، طبرق، ليبيا.
- [5] الحوات، علي الهادي (1995). مبادئ علم الاجتماع (ط. 2). منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.
- [6] الحوات، علي الهادي (1997). النظرية الاجتماعية: اتجاهات أساسية. منشورات شركة ألفا، طرابلس، ليبيا.
- [7] الخولي، سناء (1974). الأسرة في عالم متغير. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
- [8] الضبيع، محمد علي (1989). من مشكلات الأسرة الليبية. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا.
- [9] عبد المعطي، عبد الباسط، وسرحان، باسم (1981). محاضرات في التخطيط الاجتماعي. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- [10] الفاندي، محجوب (1994). علم الاجتماع الريفي. جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- [11] الهمالي، عبد الله عامر (1986). التحديث الاجتماعي: معالمه ونماذجه من تطبيقات. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا.
- [12] الوحيشي، أحمد بيبي (1988). الأسرة والزواج. منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.
- [13] الوحيشي، أحمد بيبي (1990). علم الاجتماع العائلي. منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.
- [14] يونس، الفاروق زكي (1987). الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي (ط. 2). عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- المراجع الأجنبية:**

- [15] Ali Mohammed Salim Almaryami (2025). The Sociology of Gender and Development: An Analytical Reading of Gender Gap and Empowerment Indicators. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 1(2), 740-747. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.78>
- [16] Ali Mohammed Salim Almaryami (2026). Manifestations and Effects of Job Alienation in Light of Digital Transformation: An Analytical Sociological Perspective. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(1), 43-51. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.93>
- [17] Dr. Abdulhakim Abdullah Almanqoush. (2025). A study of learned helplessness among students of the Faculty of Education at Bani Walid University. *Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)*, 1(2), 08-19. <https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/9>
- [18] Hamida Ali Ismail (2025). Social Transformations in the Structure and Functions of the Libyan Family: A Study of their Impact on Socialization and Social Adaptation. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 1(2), 660-673. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.73>
- [19] Mahmoud Ahmed Abdullah Hasan (2026). Socialization in the Age of Digital Media A Sociological Study of the Libyan Context. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 2(1), 307-320. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.115>
- [20] Mahmoud Ahmed Abdullah Hasan. (2025). The social effects of illegal immigration in Libyan society: An analytical sociological study. *Al-Imad Journal of Humanities and*

Applied Sciences (AJHAS), 1(2), 146-157. <https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/24>

- [21] Omar Mohammed Omar Alfoghi (2025). The Relationship between Social Policies and Planning in the Context of Sustainable Development. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 1(2), 41-56. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.15>
- [22] Sawsan Ali Salem Hanish (2025). The Social Dimensions of Cybercrime and Strategies for Combating It. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 1(2), 400-410. <https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.49>

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.